السياسة المالية والملاذات الضريبية والتكنولوجية

إعداد

الباحث / جمال عبد الناصر أحمد سعيد

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد العاشر يوليو–2024

الملخص العربي

تعد السياسة المالية والملاذات الضريبية والاقتصاد الرقمي موضوعًا مهمًا في الساحة الاقتصادية العالمية في العصر الحالي. إذ يشكل هذا الموضوع محورًا مركزيًا للبحث والدراسة نظرًا لتأثيره على النمو الاقتصادي وتوجيه السياسات الحكومية وتوزيع الثروة في العديد من الاقتصادات حول العالم.

تتعامل السياسة المالية مع إدارة الإنفاق العام والضرائب والديون الحكومية والموارد المالية العامة. وفي هذا السياق، تلعب الضرائب دورًا حيويًا في تمويل الخدمات العامة وتحقيق أهداف الحكومة. ومن هنا ينشأ الاهتمام بالملاذات الضريبية، حيث تمثل استراتيجيات تجنب الضرائب وتخفيض اللوائح الضريبية التحديات التي تواجهها السياسة المالية.

إلى جانب ذلك، ينشأ الاقتصاد الرقمي كجزء من تحول اقتصادي أكبر، حيث يتعامل مع تطبيق التكنولوجيا الرقمية والإنترنت في العمليات الاقتصادية والتجارية. وهذا النوع من الاقتصاد يعزز التكنولوجيا والابتكار، ويغير طرق التفاعل بين الأفراد والشركات والحكومات.

تتقاطع هذه العناصر الثلاثة – السياسة المالية والملاذات الضريبية والاقتصاد الرقمي – في سياق تأثيرها على النمو الاقتصادي وتوجيه الاستثمارات وتوزيع الثروة. فهذا يطرح تحديات معقدة وفرصًا جديدة للسياسة الاقتصادية والتشريع الضريبي. تحاول الدراسة الماثلة فهم هذه التفاعلات والتأثيرات المتبادلة وتقديم توصيات حول كيفية تحقيق التوازن بين الأهداف المختلفة وضمان استدامة النمو الاقتصادي.

Summary

Fiscal policy, tax havens and the digital economy are an important topic in the global economic arena of the current era. This topic is a central focus of research and study due to its impact on economic growth, government policy guidance and wealth distribution in many economies around the world.

Fiscal policy deals with the management of public spending, taxes, government debt, and public finances. In this context, taxation plays a vital role in financing public services and achieving government goals. Hence the interest in tax havens, where strategies to avoid taxes and reduce tax regulations represent fiscal policy challenges.

Besides, the digital economy is emerging as part of a larger economic transformation, dealing

with the application of digital technology and the Internet in economic and business processes. This type of economy fosters technology and innovation, and changes the ways individuals, companies and governments interact.

These three elements – fiscal policy, tax havens, and the digital economy – intersect in the context of their impact on economic growth, investment orientation, and wealth distribution. This presents complex challenges and new opportunities for economic policy and tax legislation. This study attempts to understand these interactions and mutual effects and make recommendations on how to balance different goals and ensure the sustainability of economic growth.

المقدمة المنهجية

المقدمة

تعد السياسة المالية والملاذات الضريبية والاقتصاد الرقمي موضوعًا مهمًا في الساحة الاقتصادية العالمية في العصر الحالي. إذ يشكل هذا الموضوع محورًا مركزيًا للبحث والدراسة نظرًا لتأثيره على النمو الاقتصادي وتوجيه السياسات الحكومية وتوزيع الثروة في العديد من الاقتصادات حول العالم.

تتعامل السياسة المالية مع إدارة الإنفاق العام والضرائب والديون الحكومية والموارد المالية العامة. وفي هذا السياق، تلعب الضرائب دورًا حيويًا في تمويل الخدمات العامة وتحقيق أهداف الحكومة. ومن هنا ينشأ الاهتمام بالملاذات الضريبية، حيث تمثل استراتيجيات تجنب الضرائب وتخفيض اللوائح الضريبية التحديات التي تواجهها السياسة المالية.

إلى جانب ذلك، ينشأ الاقتصاد الرقمي كجزء من تحول اقتصادي أكبر، حيث يتعامل مع تطبيق التكنولوجيا الرقمية والإنترنت في العمليات الاقتصادية والتجارية. وهذا النوع من الاقتصاد يعزز

التكنولوجيا والابتكار، ويغير طرق التفاعل بين الأفراد والشركات والحكومات.

تتقاطع هذه العناصر الثلاثة – السياسة المالية والملاذات الضريبية والاقتصاد الرقمي – في سياق تأثيرها على النمو الاقتصادي وتوجيه الاستثمارات وتوزيع الثروة. فهذا يطرح تحديات معقدة وفرصًا جديدة للسياسة الاقتصادية والتشريع الضريبي. تحاول الدراسة الماثلة فهم هذه التفاعلات والتأثيرات المتبادلة وتقديم توصيات حول كيفية تحقيق التوازن بين الأهداف المختلفة وضمان استدامة النمو الاقتصادي.

١/٠ مشكلة الدراسة

تتناول هذه الدراسة تحليل دور السياسة المالية في مكافحة الملاذات الضريبية في ظل تنامي أنشطة الاقتصاد الرقمي وتأثيرها على النظام الضريبي المصري. وتبرز مشكلة الدراسة في:

- التحديات التي يفرضها الاقتصاد الرقمي على النظام الضريبي التقليدي، خاصة فيما يتعلق بآليات التهرب الضريبي التي يستغلها البعض للتهرب من دفع الضرائب المستحقة.

- عدم كفاية القواعد والتشريعات الضريبية الحالية لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال الاقتصاد الرقمي، مما يضعف قدرة الدولة على تحقيق العدالة الضريبية وجمع الإيرادات اللازمة لتمويل خطط التنمية.

وتسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما هو دور السياسة المالية في مكافحة التجنب الضريبي في جمهورية مصر العربية؟

٢. ما هو تعريف الاقتصاد الرقمي وخصائصه؟ وكيف تمثل هذه الخصائص تحديًا للنظام الضريبي التقليدي؟

٣. ما هي آليات التجنب الضريبي في الاقتصاد الرقمي؟

٤. ما هي قواعد تحديد السيادة الضريبية في ضريبة الدخل في مصر؟ وكيف يمكنها مواجهة تحديات الاقتصاد الرقمي؟

٥. ما هي متطلبات مكافحة التجنب الضريبي وسبل تفعيل ضريبة الدخل على أنشطة الاقتصاد الرقمي في جمهورية مصر العربية؟

٢/٠ فرضية الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضيتين رئيسيتين:

١. الفجوة الرقمية والتمركز السوقي للمنصات الرقمية العالمية تؤثر سلباً على توزيع القيمة المضافة وتآكل أوعية الضريبة في كثير من البلدان:

تعني هذه الفرضية أن الشركات الرقمية العالمية الكبيرة تتمتع بميزة تنافسية على حساب الشركات المحلية والصغيرة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تراجع الإيرادات المحلية وتقليل القيمة المضافة المولدة داخل البلاد.

٢. القواعد الضريبية التقليدية في مجال ضريبة الدخل في مصر تواجه التحديات الناتجة عن تنامي أنشطة الاقتصاد الرقمي:

هذا يعني أن اللوائح الضريبية الحالية غير كافية أو غير مناسبة لمعالجة التحديات الضريبية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، وهذا قد يشجع على التهرب الضريبي وتنامى الملاذات الضريبية ويتسبب في تقليل العائدات الضريبية وتقويض قدرة الدولة على جمع الضرائب.

٣/٠ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى فهم السياسة المالية والضريبية للاقتصاد الرقمي وكيفية مكافحة الملاذات الضريبية والتجنب الضريبي في هذا القطاع، بالإضافة إلى تقديم توصيات لتحسين السياسات الضريبية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي في جهورية مصر العربية وذلك من خلال:

١. التعريف بالسياسة المالية والضريبية وعلاقتها بالاقتصاد الرقمي وبيان خصائصهما من منظور ضريبي:

– تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم الاقتصاد الرقمي وسماته الفريدة وكيف يمكن تفسيره من منظور الضرائب. يتضمن ذلك فهم كيفية تطور الاقتصاد مع التكنولوجيا الرقمية وكيف تؤثر هذه التغييرات على الضرائب.

٢. استعراض آليات التجنب الضريبي ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي، والجهود الدولية لمواجهة التجنب الضريبي الناتج عن أنشطة الاقتصاد الرقمي:

– تهدف الدراسة إلى استعراض كيفية استغلال الشركات والأفراد للثغرات في القوانين الضريبية لتجنب دفع الضرائب في مجال الاقتصاد الرقمي. كما يتعرض البحث للجهود الدولة المصرية والمبادرات التي تهدف إلى مكافحة هذا التجنب الضريبي.

٣. تقييم ممارسات السيادة الضريبية على أنشطة الاقتصاد الرقمي في مصر:

– تهدف الدراسة إلى دراسة كيفية تطبيق الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الرقمية في مصر. يشمل ذلك تقييم السياسات الضريبية الحالية ومدى فعاليتها في مجال ضريبة الدخل.

٤. اقتراح بعض الحلول لتعزيز مكافحة التجنب الضريبي وتفعيل ضريبة الدخل على أنشطة الاقتصاد الرقمي في القانون الضريبي المصري:

– يهدف البحث إلى تقديم مقترحات لتحسين السياسات الضريبية وتعزيز تحصيل الضرائب من القطاع الاقتصادي الرقمي. يمكن أن تشمل هذه المقترحات تعديلات في قانون ضريبة الدخل المصرى واعتماد استراتيجيات جديدة للتحصيل الضريبي

٤/٠ أهمية الدراسة:

يجب أن تلتزم الدولة بإعادة النظر في تشريعاتها المالية لمواجهة التحديات الناشئة عن التحول الاقتصادي الرقمي. هذا يساعد على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على مصادر التمويل العامة وتحقيق العدالة في التوزيع الضريبي وذلك من خلال:

١. متطلبات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي: مع تزايد استخدام التكنولوجيا والتوسع في الاقتصاد الرقمي، يصبح من الضروري تقديم إطار ضريبي مناسب ينظم هذه الأنشطة بشكل فعّال. هذا يساعد على تحقيق التحصيل الضريبي العادل وضمان تمويل الخدمات العامة.

٢. الحفاظ على العدالة الضريبية: إذا لم يتم تنظيم الأنشطة الاقتصادية الرقمية بشكل جيد، يمكن للشركات العاملة في هذا القطاع تجنب الضرائب أو دفع ضرائب أقل من الشركات التقليدية. هذا يؤدي إلى عدم العدالة الضريبية وتقليص إيرادات الحكومة.

٣. المشاركة العالمية: في ظل التجارة الدولية وتطور الأعمال الدولية عبر الإنترنت، يجب أن تضمن السياسات الضريبية عدالة في التنافس بين الشركات على الساحة العالمية. تجنب الشركات

للضرائب يمكن أن يؤدي إلى عدم تكافؤ المنافسة بين الشركات في مختلف الدول.

٤. تمويل التنمية: الإيرادات الضريبية تلعب دورًا أساسيًا في تمويل البرامج والمشاريع التنموية. إذا تم تفادي الشركات الضرائب بشكل كبير في القطاع الرقمي، فإن هذا يمكن أن يضر بقدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة.

٥. الشفافية والمساءلة: تحتاج الحكومات إلى قوانين ولوائح ضريبية واضحة وفعالة للضمان أن تتم مراقبة وتقييم الأنشطة الاقتصادية الرقمية بشكل صحيح، وأن يكون هناك مساءلة في حالة عدم الامتثال لهذه اللوائح.

٦. جذب الاستثمار: تحتاج الحكومات إلى توفير حوافز ضريبية مناسبة لجذب الشركات والاستثمارات في القطاع الرقمي. تصميم الضرائب بطريقة تشجع على الاستثمار والابتكار في هذا المجال مهم لدعم نمو الاقتصاد الرقمي.

٥/٠ منهج البحث:

يعتمد الباحث على المنهج التحليلي القائم علي الاسلوب الاستقرائي، ويستعين في ذلك بالمصادر والمراجع الحديثة والقوانين والتشريعات المصرية.

١/١ المبحث الأول السياسة المالية:

تعريف السياسة المالية يعتمد بشكل كبير على السياق والهدف الذي تسعى إليه الحكومة في دولة معينة. ومع ذلك، يمكن تقديم تعريف عام للسياسة المالية كمبدأ أساسي يوجه كيفية إدارة الموارد المالية العامة في الدولة. حيث يوجد عدة تعريفات للسياسة المالية منها:

١. مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة ([١]).

٢. تدخل الحكومة في الاقتصاد من خلال التحكم بالإيرادات والمصروفات الحكومية بغرض التأثير على مسار الاقتصاد ([٢]).

---

[١] لحسن دردوري والأخضر لقليطي (٢٠١٨) أساسيات المالية العامة، القاهرة: دار حميثار للنشر والترجمة، ص ٢ .

[٢] رمزي محمود(٢٠١٩)، التيسير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ص١٥.

٣. استخدام السلطات العامة (متمثلة في وزارة المالية والخزانة) لإيرادات الدولة ونفقاتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ([1]).

٤. التعريف الإجرائي للسياسة المالية:

السياسة المالية هي مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة لإدارة وتوجيه الإنفاق والإيرادات العامة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة. تشمل السياسة المالية تحديد مصادر التمويل، وتوجيه النفقات الحكومية، وتحديد الضرائب والرسوم، وتقييم التأثيرات الاقتصادية لهذه القرارات."

وهذا التعريف الإجرائي يشير إلى أهمية السياسة المالية في تحقيق أهداف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، والتي يمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى. تتضمن هذه الأهداف تعزيز النمو الاقتصادي، وتوجيه الاستثمارات العامة نحو القطاعات ذات الأولوية، وضمان الاستدامة المالية، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية، وتحقيق العدالة الاجتماعية. تعتمد السياسة

[1] S, Naghshpour (2014). 5 .P t Business: York New. Framework LM-IS the within Policy Fiscal).p 45.

المالية على الأدوات والسياسات المالية المختلفة، مثل وضع الميزانية، وتحديد معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي، وتوجيه الاستثمارات العامة.

٢/١ مفهوم السياسة الضريبية:

السياسة الضريبية هي الأداة الأهم من بين أدوات السياسة المالية، السياسة وهي مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تتبعها الحكومة لتحديد كيفية فرض الضرائب وجمع الإيرادات الضريبية. يمكن تعريفها بشكل أوسع على أنها الاستراتيجية التي تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال الضرائب([1]).

تلعب السياسة الضريبية دورًا مهمًا في مجال توزيع الدخل والثروة في المجتمع. يمكن للضرائب أن تكون وسيلة فعالة لتحقيق التوزيع العادل للدخل من خلال فرض ضرائب على الأفراد والشركات

[1] السبد عطية عبد الواحد (١٩٩٩)، دور السياسة المالية في تحقي ق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٨

وتوجيه هذه الإيرادات نحو تمويل البرامج الاجتماعية والمشاريع التنموية التي تستفيد الفئات الأكثر تحتاجًا ([1]).

من بين العناصر الرئيسية للسياسة الضريبية ([2]):

١. تحقيق العدالة الاجتماعية: تستخدم السياسة الضريبية لتوزيع العبء الضريبي بشكل منصف بين مختلف شرائح المجتمع، وتقديم تخفيضات ضريبية للفئات ذات الدخول المنخفض والمتوسط بهدف تقليل التفاوتات الاقتصادية.

٢. تحفيز النمو الاقتصادي: يمكن استخدام الضرائب لتشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج الاقتصادي من خلال تقديم تخفيضات ضريبية على الأنشطة الاقتصادية المرغوبة.

---

[1] Dolan (Edwin G.) & Lindsey (David E.), Economics the Dryden Press, 1991, P. 252.

[2] معوض السبد محمد خليل (٢٠١٦)، السياسة الضريبية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مصر، رسالة دكتوراة، نشرت بدار النهضة العربية، القاهرة، ص ٦.

٣. تمويل الخدمات العامة: تعتمد الحكومة على الإيرادات الضريبية لتمويل الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية.

٤. تحقيق أهداف بيئية: يمكن استخدام الضرائب لتشجيع الممارسات البيئية المستدامة من خلال تحفيز الاستثمار في تكنولوجيا نظيفة وتقديم تحفيزات ضريبية للشركات البيئية.

٥. تنظيم السلوك الاقتصادي: يمكن استخدام الضرائب لتشجيع أو تقليل أنماط معينة من السلوك الاقتصادي، مثل تشجيع التوفير أو تقليل استهلاك سلع معينة.

ويرى الباحث أن السياسة الضريبية تعتمد على الأهداف والأولويات الوطنية وتتطلب توازنا بين تحقيق هذه الأهداف وتجنب الآثار الجانبية غير المرغوبة. تتضمن السياسة الضريبية أيضًا تصميم الضرائب وتحديد معدلاتها وتوزيعها بشكل يحقق هذه الأهداف.

٢ المبحث الثانى "فهم الاقتصاد الرقمي وتحليل خصائصه من الزاوية الضريبية"

١/٢ مفهوم الاقتصاد الرقمي.

يُشير مصطلح الاقتصاد الرقمي إلى نمط اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على الإنترنت كوسيلة رئيسية لتنفيذ الأعمال وتبادل القيمة الاقتصادية. يتميز هذا الاقتصاد بتحوله إلى نظام يعتمد بشكل كبير على المعرفة، حيث يُعتبر الإنتاج المعلوماتي عنصرًا أساسيًا في هذا السياق. في هذا الإطار، تتحول المعلومات إلى عامل إنتاج رئيسي ودافع رئيسي لتوليد الثروة الاقتصادية ([1]).

يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي أيضًا كنوع من الاقتصادات حيث تصبح المعلومات الرقمية عملة التبادل الرئيسية. يكون المنتج قابلًا للتداول والتعامل في الوقت الفعلي، مما يفتح المجال لأساليب

[1] Matrin R. Hilbert(2001),” From industrial economics to digital economics: An introduction to the Transition “, CEPAL-ECLAC, United Nation Publicatins, New-York,p 26.

جديدة للتجارة والأعمال تعتمد على التواصل الرقمي والتبادل الإلكتروني ([1]).

من الناحية التكنولوجية، يستند الاقتصاد الرقمي إلى التقنيات المعلوماتية الرقمية، حيث يحدث تفاعل وتكامل مستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يعتمد هذا النوع من الاقتصاد على التنسيق الفعّال بين الأطراف المختلفة، ويتميز بالتفاعل الديناميكي بين القطاعات الرقمية والاقتصاد الوطني والعلاقات الدولية. يظهر الاقتصاد الرقمي كنظام متكامل يجمع بين التقنية والاقتصاد بشكل لا يمكن فصله، مما يعكس تحولًا هامًا في طبيعة الأعمال والتبادل الاقتصادي، وينهض الاقتصاد الرقمي على حقيقتين اثنتين هما ([2]):

[1] Efraim Turban et al and Others(2006), "Information Technology for Management: Transforming organisationin the digital economy ", Fifth Edition, Willey Higher Eduction, U.S.A,p 63

[2] علاء فرحان طالب، أميرة الجنابى (٢٠١٠)، " إدارة المعرفة : إدارة معرفة الزبون"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ٨٤.

✓ **التبادل الإلكتروني للبيانات (EDI):**

التبادل الإلكتروني للبيانات (Electronic Data Interchange أو EDI) هو عملية نقل البيانات التجارية بين الشركات باستخدام تكنولوجيا الحاسوب. يتيح نظام EDI للشركات تبادل المعلومات التجارية بشكل آلي وفعال، دون الحاجة إلى التدخل البشري.

تعتمد تقنية EDI على مجموعة من المعايير والبروتوكولات لضمان توحيد البيانات وسهولة التواصل بين الأنظمة المختلفة. يستخدم نظام EDI مجموعة متنوعة من الوسائط لنقل البيانات، بما في ذلك الشبكات الخاصة والإنترنت، ومن المميزات الرئيسية للتبادل الإلكتروني للبيانات (EDI) ما يلى ([1]):

١. زيادة الكفاءة: يتيح EDI تداول المعلومات بشكل آلي وفوري، مما يقلل من الاعتماد على الوثائق الورقية والتفاعل اليدوي. هذا يقلل من فترات التأخير ويحسن كفاءة العمليات.

[1] فريد النجار، " الاقتصاد الرقمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧ ، ص ٢٥

٢. تقليل الأخطاء: بفضل الأتمتة في نقل البيانات، يمكن تقليل فرص الخطأ الناتجة عن الأخطاء البشرية في إدخال البيانات.

٣. تسريع عمليات الشراء والتوريد: يمكن استخدام EDI لتبسيط عمليات الطلب والتوريد، بما في ذلك إرسال طلبات الشراء وتلقيها بشكل فوري، مما يقلل من وقت الاستجابة.

٤. تقليل التكاليف: بتقليل الاعتماد على الأوراق وتحسين التأثير البيئي، يمكن تقليل التكاليف المرتبطة بالطباعة والتوزيع الورقي.

٥. تحسين التتبع وإدارة المعلومات: يتيح EDI للشركات تتبع حركة البضائع والطلبيات بشكل دقيق، مما يسهل إدارة المخزون والتخطيط.

٦. تعزيز التواصل: يقوم EDI بتحسين التواصل بين الأطراف المشاركة من خلال تبادل البيانات بشكل أكثر فعالية ودقة.

وبشكل عام، يُعتبر التبادل الإلكتروني للبيانات (EDI) تقنية حديثة تسهم في تحسين تداول المعلومات التجارية وتعزيز التعاون بين الشركات بشكل أكثر فعالية.

يستخدم نظام EDI في العديد من المجالات مثل التصنيع، التوزيع، التجزئة، والخدمات المالية. تساهم هذه التقنية في تعزيز التفاعل بين الشركات وتحسين سلسلة التوريد وعمليات الأعمال بشكل عام.

✓ **التجارة الإلكترونية**

التجارة الإلكترونية تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة التجارية التي تتم عبر الإنترنت، بما في ذلك عمليات الشراء والبيع والتسويق والدفع الإلكتروني. هذه العمليات تعتمد على التبادل الإلكتروني للمعلومات والبيانات بين الشركات والأفراد. من خلال استخدام الوسائط المختلفة مثل الرسائل النصية، الصور، الفيديوهات، والصوت، يمكن تسهيل عمليات التواصل والتجارة بشكل فعّال. تلك الأنشطة لها تأثير كبير على الشركات والأفراد على حد سواء، حيث تمكّنهم من الوصول إلى أسواق أوسع وتيسير العمليات التجارية بشكل أكثر فعالية وسلاسة ([1]).

[1] عبد العزيز السيد مصطفى (٢٠٠٢)، " أساليب الرقابة على نظم التبادل الإلكتروني وانعكاساتها على أساليب الفحص الضريبي لصفقات التجارة =

٢/٢ خصائص الاقتصاد الرقمي من الناحية الضريبية:

يتميز الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي، ولها تأثير على كيفية فرض الضرائب ([1]):

١. اللامركزية:

- ✓ تُجرى العديد من المعاملات عبر الإنترنت، مما يجعل من الصعب تحديد موقعها وفرض الضرائب عليها.
- ✓ تتواجد الشركات متعددة الجنسيات في العديد من الدول، مما يجعل من الصعب تحديد مكان فرض الضريبة على أرباحها.

=

الالكترونية"، مؤتمر التجارة الالكترونية الأفاق والتحديات كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ٢٧– ٢٥ يوليو، ص ٤٠٧.

[1] هند محمد هانى قنديل(٢٠٠٩)، " فى إطار التحول إلى السوق التقليدية : تحليل العائد الاقتصادي لفرض الضريبة الالكترونية"، مصر المعاصرة، العدد ٤٩٥ ، يولية ، ص ١٤٤–١٤٦.

٢. السرعة:

- ✓ تتم المعاملات بسرعة كبيرة، مما يجعل من الصعب تتبعها ومراقبتها من قبل السلطات الضريبية.

يمكن نقل الأموال بسهولة عبر الحدود، مما يجعل من الصعب فرض الضرائب عليها.

٣. الافتراضية:

- ✓ تتم العديد من المعاملات في العالم الافتراضي، مما يجعل من الصعب تحديد قيمتها وفرض الضرائب عليها.
- ✓ يمكن استخدام العملات الرقمية مثل البيتكوين لإجراء المعاملات دون الكشف عن هوية المستخدمين، مما يجعل من الصعب فرض الضرائب عليها.

٤. عدم الشفافية:

- ✓ قد يكون من الصعب على السلطات الضريبية الوصول إلى البيانات المتعلقة بالمعاملات الرقمية.
- ✓ قد لا تكون الشركات متعددة الجنسيات شفافة بشأن أرباحها وأنشطتها، مما يجعل من الصعب فرض الضرائب عليها بشكل عادل.

٥. الابتكار:

- ✓ يتطور الاقتصاد الرقمي بسرعة كبيرة، مما يجعل من الصعب على السلطات الضريبية مواكبة التغييرات.
- ✓ قد تظهر نماذج أعمال جديدة يصعب فرض الضرائب عليها بشكل تقليدي.

١/١/٢ تأثير هذه الخصائص على النظام الضريبي:

تؤثر خصائص الاقتصاد الرقمي على النظام الضريبي من خلال ([1]):

- ✓ **صعوبة فرض الضرائب:**

يصعب على السلطات الضريبية تحديد دافعي الضرائب وجمع الضرائب من المعاملات الرقمية.

[1] Subhajtt Basu (2003),” Taxation of E – commerce from a global perspective”, a thesis submitted in fulfillment of the requirements of the Liverpool John Moores University for the Degree of DoCToR of Philosophy, march 2003, p5.

✓ **فقدان الإيرادات الضريبية:**

* تفقد الحكومات إيرادات ضريبية كبيرة بسبب صعوبة فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمى.

عدم المساواة الضريبية:

* قد لا تدفع الشركات متعددة الجنسيات حصتها العادلة من الضرائب، مما يخلق عدم مساواة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢/١/٢ حلول مقترحة:

يُشكل الاقتصاد الرقمي تحديًا كبيرًا للنظام الضريبي التقليدي. تحتاج الدول إلى العمل معًا لتطوير قوانين ضريبية جديدة تناسب هذا الاقتصاد الجديد لضمان عدالة النظام الضريبي وجمع الإيرادات اللازمة لتمويل الخدمات العامة ومن الحلول المقترحة ([1]):

[1] Markus Diller(2020), Martin Asen, and Thomas Späth."The effects of personality traits on digital transformation: Evidence from German tax consulting", International Journal of Accounting Information Systems،Volume 37, June.p.158- 159.

✓ **التعاون الدولي:**

تحتاج الدول إلى العمل معًا لتطوير قوانين ضريبية دولية جديدة تناسب الاقتصاد الرقمي.

✓ **تبادل المعلومات:**

يجب على الدول تبادل المعلومات حول المعاملات الرقمية لضمان عدم تهرب أي شخص من دفع الضرائب.

✓ **تطوير أدوات جديدة:**

تحتاج السلطات الضريبية إلى تطوير أدوات جديدة لمراقبة المعاملات الرقمية وجمع الضرائب.

✓ **التركيز على القيمة المضافة:**

يمكن فرض الضرائب على القيمة المضافة التي يتم إنشاؤها في الاقتصاد الرقمي بدلاً من التركيز على الأرباح.

٣ المبحث الثالث الملاذات الضريبية كآلية للتجنب الضريبي

تُعد الملاذات الضريبية آلية مثيرة للجدل للتجنب الضريبي، ولها مخاطر كبيرة على الدول والمجتمعات، وتُبذل جهود دولية لمكافحة الملاذات الضريبية، لكن هذه الجهود تواجه العديد من التحديات،

وقد تم تعريف التجنب الضريبي بأنه: هو استغلال ثغرات قانونية في أنظمة الضرائب لتقليل المبالغ المستحقة الدفع للحكومة. كما عرفت الملاذات الضريبية بأنها: هي دول أو مناطق تتميز بنظام ضرائب منخفض أو معدوم، وسرية تامة للمعلومات المالية، ما يجعلها جذابة للأفراد والشركات الراغبين في تقليل عبئهم الضريبي .([1])

١/٣ الآليات التي تستخدمها الملاذات الضريبية:

يوجد العديد من الآليات التي تستخدمها الملاذات الضريبية منها :([2])

- ✓ الشركات الوهمية: يتم إنشاء شركات وهمية في الملاذات الضريبية دون وجود نشاط تجاري حقيقي، وتستخدم

[1] Tasalov, K.A(2018). Risk-oriented approach in the field of tax control in the United Kingdom. Nalog. – Taxon. 7, pp 82–91.(٢٠١٨)

[2] Vishnevsky, V.P., Chekina, V.D(2018). Robot vs. tax inspector or how the fourth industrial revolution will change the tax system: a review of problems and solutions. J. Tax Reform 4(1), pp 6–٩ .

لتحويل الأرباح من دول ذات ضرائب مرتفعة إلى دول ذات ضرائب منخفضة.

- ✓ التسعير التحويلي: يتم تحديد أسعار غير واقعية للسلع والخدمات بين الشركات التابعة لنفس المجموعة في دول مختلفة، ما يسمح بنقل الأرباح إلى دول ذات ضرائب منخفضة.
- ✓ ال trusts: يتم إنشاء trusts في الملاذات الضريبية لإخفاء هوية المستفيد من الأرباح وتجنب دفع الضرائب.

٢/٣ مخاطر الملاذات الضريبية:

يوجد الكثير من المخاطر للملاذات الضريبية منها([1]):

- ✓ إهدار المال العام: تفقد الدول مليارات الدولارات من الإيرادات الضريبية بسبب الملاذات الضريبية.

[1] William Krendall(2005). "Tax Administration Reform", International Monetary Fund Report, Public Financial Affairs Department, Country Experience France. pp 21-24

- ✓ عدم المساواة: تؤدي الملاذات الضريبية إلى تفاقم عدم المساواة بين الدول الغنية والفقيرة، وبين الأغنياء والفقراء داخل الدول.
- ✓ تمويل الأنشطة غير القانونية: تُستخدم الملاذات الضريبية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الأنشطة غير القانونية.

٣/٣ جهود مصر في مكافحة الملاذات الضريبية:

قامت مصر بجهود عديدة لمكافحة التجنب الضريبي، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

على المستوى الدولي، فقد انضمت مصر لخطة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، والتي تهدف إلى معالجة التحديات التي يفرضها الاقتصاد الرقمي، ومنع الممارسات الضريبية الضارة. كما انضمت مصر للمنتدى العالمي للشفافية ومشاركة المعلومات الضريبية.

وعلى المستوى التشريعي، فقد تضمن قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ عددًا من الإجراءات لمكافحة التجنب الضريبي، منها ([1]):

- مكافحة التجنب الضريبي الناتج عن أسعار التحويل: حيث نصت المادة رقم ٣٠ من القانون على أنه "إذا قام الأشخاص المرتبطون بوضع شروط في معاملاتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي تتم بين أشخاص غير مرتبطين من شأنها خفض وعاء الضريبة أو نقل عبئها من شخص خاضع للضريبة إلى آخر معفي منها أو غير خاضع لها يكون للمصلحة تحديد الربح الخاضع للضريبة على أساس السعر المحايد".
- مكافحة التجنب الضريبي الناتج عن المعاملات التي تهدف لتفتيت الدخل: حيث نصت المادة رقم ٢٧ من القانون

[1] محمد عبد المنعم، الشواربي،٢٠١٢ أثر آليات التنسيق الضريبي في الحد من أساليب التجنب الضريبي لتحسين المحاسبة الضريبية في الشركات الدولية، مجلة البحوث المالية والضريبية، الجمعية المصرية العامة والضرائب،العدد ٨٣، ص ٥٢.-٧

على أن "لا يجوز خصم أو رد الضريبة المدفوعة أو واجبة الدفع في الخارج على الأرباح أو الإيرادات الخاضعة للضريبة في مصر". كما نصت المادة رقم ٣١ من القانون على أنه "لا يجوز خصم الهبات والتصرفات التي تتم بين المركز الرئيسي والفروع أو الفروع وبعضها أو بين الزوجين وكذلك الشركات العائلية التي تقوم بين الزوج والزوجة والأولاد القصر لتفتيت الأرباح".

تعتبر جهود مصر في مكافحة التجنب الضريبي خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، إلا أنها لا تزال غير كافية، حيث لا تزال هناك بعض الثغرات التي يمكن أن تستغلها الشركات لتجنب دفع الضرائب، حيث يوجد العديد من الثغرات ومن أهمها ([1]):

- عدم وجود آلية فاعلة لفرض ضريبة على أنشطة الاقتصاد الرقمي: حيث لا تزال الأنشطة الرقمية تخضع لضريبة

[1] محمد خميس خطاب زيتون، أثر نوع مكتب المراجعة على سلوك التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني ص -١٣١٦ ١٣٧٠.

الدخل على أساس الدخل الإجمالي، مما يسمح للشركات بتقليل حجم الأرباح الخاضعة للضريبة من خلال توزيعها على وحداتها التابعة في دول منخفضة الضرائب.

- عدم وجود آلية فاعلة لتبادل المعلومات الضريبية مع الدول الأخرى: حيث لا تزال هناك صعوبات في تبادل المعلومات الضريبية بين مصر والدول الأخرى، مما يسمح للشركات بالتهرب من دفع الضرائب من خلال إخفاء المعلومات عن السلطات الضريبية.

ولذلك، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لسد هذه الثغرات، وذلك من خلال ([1]):

✓ فرض ضريبة على أنشطة الاقتصاد الرقمي على أساس الدخل الحقيقي: وذلك من خلال وضع آلية لتحديد

[1] محمد، دالل محمد إبراهيم، ٢٠٢١، التأثير المشترك للتعثر المالي والتجنب الضريبي علي كل من القيمة السوقية وعوائد ألسهم دراسة اختبارية علي الشركات دولية النشاط المسجلة في البورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني ص -٧٤٤ .٧٩٢

الأنشطة الرقمية الخاضعة للضريبة، وتحديد الدخل الحقيقي الناتج عن هذه الأنشطة.

- ✓ تحسين آلية تبادل المعلومات الضريبية مع الدول الأخرى: وذلك من خلال إنشاء نظام إلكتروني لتبادل المعلومات الضريبية، وتوقيع اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية مع الدول الأخرى.

وإذا تم اتخاذ هذه الإجراءات، فإنها ستسهم في تعزيز قدرة الدولة على تحصيل الضرائب، وتحقيق العدالة الضريبية، وحماية المنافسة العادلة.

٤ المعاملة الضريبية لأنشطة الاقتصاد الرقمي في ضوء أحكام قانون ضريبة الدخل المصري: رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته:

سبق أن أوضحنا، أنه في مجال ضريبة الدخل في مصر تمارس السيادة الضريبية على أساس معيار الإقامة (م ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥)، أو وفقا لمبدأ إقليمية الدخل (م ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥)

وتنص المادتان الخامسة (بشأن تعريف المنشأة الدائمة) والسابعة (بشأن توزيع الأرباح على المنشأة الدائمة) من النماذج الدولية لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي على أن ([1]):

- ✓ تخضع الأرباح التي يحققها مشروع إحدى الدولتين المتعاقدتين للضريبة في تلك الدولة فقط، ما لم يكن المشروع يزاول نشاطًا في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة كائنة بها.
- ✓ إذا كان المشروع يزاول نشاطًا عن طريق منشأة دائمة، فإن أرباح المشروع يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، لكن فقط في حدود ذلك القدر من الربح المنسوب إلى هذه المنشأة.

[1] OCED (2008), Discussion draft on a new Article 7 (Business Profits) of the OECD Model Tax Convention,(Center ForTax Policy and Administration) , 7 July to 31 December 2008 , p.3.

وتمثل المادتان (٥ و٧) المشار إليهما إصلاحًا مهمًا في المجال الضريبي الدولي، بوضعهما حدًا للتخطيط الضريبي الجائر الذي خلفه المفهوم التقليدي للمنشأة الدائمة

١/٤ إخضاع الشركات العاملة في مجال أنشطة الاقتصاد الرقمي لضريبة الدخل

لا تثور أية مشكلة بشأن إخضاع الشركات العاملة في مجال أنشطة الاقتصاد الرقمي لضريبة الدخل على كافة ما تحققه الشركة المقيمة من إيرادات في الداخل والخارج.

أما بالنسبة للشخص غير المقيم، فقد حدد البند الثاني من المادة السابعة والأربعين من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، النطاق المكاني للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية غير المقيمة، حيث نص على أن ([1]):

[1] القانون رقم – ٩١ لسنة ٢٠٠٥ / مجموعة التعليمات الإرشادية لتسعير المعملات الصادرة فى ٢٠١٠

- ✓ تفرض ضريبة سنوية على صافي الأرباح الكلية للأشخاص الاعتبارية غير المقيمة والتى تتحقق من خلال منشأة دائمة فى مصر.

٢/٤ المشاكل التي تطرحها أنشطة الاقتصاد الرقمي

على الرغم من ذلك، تطرح أنشطة الاقتصاد الرقمي بعض المشاكل فيما يتعلق بفرض الضريبة، من أهمها ([1]):

- ✓ مدى سيطرة النظام الضريبي على مصادر الدخل لهذه الشركات، وبخاصة حال تجاوز النشاط حدود الدولة.
- ✓ تحديد دولة الإقامة، حيث يصعب الحكم على اعتبار الشخص مقيم ضريبيا فى دولة معينة وفقا للقواعد العادية التى تطبقها الدول.

لمعالجة هذه المشاكل، يمكن اقتراح الحلول التالية:

[1] منال حامد فراج (٢٠١١)، "مشكلات فرض الضرائب على معاملات التجارة الإلكترونية وطرق علاجها"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بيرزيت، المجلد ٢٩، العدد ١، ٢٠١١. ص ١٤

- ✓ توسيع نطاق مفهوم المنشأة الدائمة ليشمل أنشطة الاقتصاد الرقمي، بما يضمن قدرة الدولة على فرض الضريبة على كافة الأرباح التي تحققها هذه الشركات، بغض النظر عن مكان تواجدها.
- ✓ تطوير القواعد المتعلقة بتحديد دولة الإقامة، بما يراعي خصوصية أنشطة الاقتصاد الرقمي.

وقد أخذت العديد من الدول ببعض هذه الحلول، مثل ألمانيا التي اعتمدت نظامًا يفرض ضريبة على أرباح الشركات الرقمية العالمية، بما في ذلك الشركات التي ليس لها منشأة دائمة في البلاد.

٣/٤ النموذج المصري للاتفاقيات الثنائية بشأن أرباح الأعمال

أكد النموذج المصري للاتفاقيات الثنائية بشأن أرباح الأعمال، الملحق بقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، على القواعد الواردة في المادتين الخامسة والسابعة من النماذج الدولية لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، فيما يتعلق بفرض الضريبة على أنشطة الاقتصاد الرقمي. وأضاف النموذج المصري بعض الأحكام الخاصة بأنشطة الاقتصاد الرقمي، من بينها:

- تعريف المنشأة الدائمة ليشمل أنشطة الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك:
  - ✓ الأنشطة التي تتم من خلال موقع إلكتروني أو تطبيق إلكتروني.
  - ✓ الأنشطة التي تتم باستخدام أدوات الاتصالات الحديثة، مثل البريد الإلكتروني أو الهاتف.
- تحديد دولة الإقامة، بناءً على معيارين:
  - ✓ الإقامة الفعلية.
  - ✓ المركز الرئيسي للإدارة والمراقبة.

ويتضح من ذلك أن النموذج المصري للاتفاقيات الثنائية بشأن أرباح الأعمال، يأخذ بالعديد من الحلول المقترحة لمعالجة المشاكل التي تطرحها أنشطة الاقتصاد الرقمي فيما يتعلق بفرض الضريبة.

توصيات الدراسة:

من خلال ما سبق، ومن أجل تعزيز آليات مكافحة الملاذات الضريبية، ومن أجل تطبيق أكثر فاعلية لنظام ضريبة الدخل على الأنشطة الرقمية، وفى ضوء الجهود الدولية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي في مجال ضريبة الدخل، توصى الدراسة بالآتي:

١. فيما يتعلق بمفهوم المنشأة الدائمة، توصى الدراسة بما يلى:

– إعادة النظر في تعريف المنشأة الدائمة الوارد في المادة (٤) من قانون ضريبة الدخل المصري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، بما يتجاوز فكرة الوجود المادي للمنشأة، ويأخذ في الاعتبار الجهود الدولية، وما انتهت إليه التشريعات المقارنة من اعتبار الخادم الذي تستخدمه الشركة غير المقيمة لاستضافة موقعها بمثابة المنشأة الدائمة التي تحدد الدخل.

– تضييق نظام إعفاءات الأنشطة الواردة في المادة الرابعة من قانون ضريبة الدخل المصري بشأن تعريف المنشأة الدائمة، واعتبار أعمال التخزين وعرض وتوريد السلع والبضائع وتجميع المعلومات والتسليم والأنشطة ذات الطبيعة الإعدادية والمساعدة ضمن مفهوم المنشأة الدائمة، لكونها أنشطة يعتد بها لخلق القيمة المضافة على أرض الدولة المضيفة، ويؤدى استبعادها إلى تأكل الوعاء الضريبي في الدولة مصدر الدخل.

– توسيع المعيار المستخدم لاعتبار الوكيل المستقل منشأة دائمة، كضمان ضد تآكل الوعاء، وتحويل الأرباح، على نحو ما أوردته المادة (٥) من نموذج اتفاقية الأمم المتحدة لعام ٢٠١١ والتي

تقضى بأنه بخلاف الوكيل المستقل، إذا كان الشخص يعمل فى إحدى الدولتين المتعاقدتين نيابة عن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى، فإن هذا المشروع يعتبر أن له منشأة دائمة، إذا كان الشخص يملك ويمارس سلطة إبرام العقود بإسم المشروع، أو لا يملك هذه السلطة ولكن يحتفظ عادة برصيد (مخزون) من السلع والبضائع يسلم منه بانتظام نيابة عن المشروع، تأسيسا على أن الشخص يعتبر منشأة دائمة حكما، إذا كان يضمن طلبات المشروع. وهى الخطوة المهمة التي استهدفتها المادة الخامسة من نماذج الاتفاقات الدولية لمنع الازدواج الضريبي، للحد من التخطط الضريبي الجائر الذي تضمنته فكرة المنشأة الدائمة.

– تضييق فرص التجنب الصوري للمنشأة الدائمة من خلال الوكيل التابع، ويتطلب ذلك، اعتبار الأنشطة التي تقوم بها شركة أجنبية عن طريق سمسار أو وكيل تابع، تتم من خلال منشأة دائمة، طالما مارس الوكيل هذه الأعمال لصالح الشركة غير المقيمة، حتى ولم يكن لديه سلطة إبرام العقود، عملا بقاعدة الجوهر قبل الشكل

٢. **فيما يتعلق بتحديد الدولة مصدر الدخل،** تثور هذه المشكلة عندما تزاول شركة أجنبية غير مقيمة، النشاط عن غير طريق منشأة دائمة. ويشير الفقه الضريبي والتشريع المقارن، إلى مجموعة من البدائل كضمانات ضد تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح، الناتج عن تطبيق مبدأ الإقليمية، المستند إلى فكرة الوجود المادي للمنشأة الدائمة، لعل من أهمها ما يلي:

– الاعتماد على مكان الانتفاع بالخدمة كأساس لتحديد دولة مصدر الدخل.

– اعتبار مكان وجود الخادمServer هو المنشأة الدائمة، إذا تجاوز الدور الثانوي الذي يقتصر على الدعاية وعرض المنتجات إلى قيامه بدور أساسي في إبرام الصفقات وتسليم المنتجات، وعلى النحو الوارد بالفقرة (ب) من المادة الخامسة، من نموذج اتفاقية الأمم المتحدة لتجنب الازدواج الضريبي.

– الجمع بين معيار الخادم Server كمنشأة دائمة، ومعيار الدورة التجارية الكاملة.

– مبدأ عالمية الإيراد في مجال أنشطة الاقتصاد الرقمي بدلا عن نظام اقليمية الدخل.

٣. فيما يتعلق بكيفية تحديد نسب الأرباح لصفقات الاقتصاد الرقمي، بحسب نظرية الربح المرتبط بنشاط المنشأة، يتم تحديد الاختصاص الضريبي على أساس الدولة مصدر الدخل، ويتم تحديد نسبة الأرباح التى يحققها مشروع دولة فى دولة أخرى عن غير طريق منشأة دائمة، على أساس مقدار الربح المنسوب إلى المنشأة. وبعبارة أخرى، سوف تخضع كل دولة للضريبة ذلك الجزء من الدخل الذي ينتج على إقليمها، وهو ما استهدفته المادة السابعة (سابق الإشارة إليها) من نماذج الاتفاقيات الدولية لمنع الازدواج الضريبى، للحد من التناقضات التي خلفها المفهوم التقليدي للمنشأة الدائمة. مع الأخذ فى الاعتبار ما انتهت إليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من أن الأرباح الناتجة عن استخدام البرامج والأصول المعنوية تنسب إلى المالك الاقتصادي وليس إلى المالك القانوني لهذه الأصول.

٤. **فيما يتعلق بأسعار التحويل وتحويل الأرباح:** على الرغم من خطورة ممارسات التجنب الضريبي التي تتم من خلال أسعار التحويل وتحويل الأرباح عبر الملاذات الأمنة، إلا هاتان الأليتان يتم استخدامهما لممارسة التجنب، عن طريق التخطيط الضريبي الجائر. وللحد من هذه الممارسات يلزم تفعيل نصوص المواد ٣٠

و٩٢ من قانون ضريبة الدخل المصري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. وربما يتطلب الأمر فى مصر تضمين قوانين غسل الأموال نصوص صريحة لمواجهة الجذر الملاذية ودورها في تأكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح، خاصة فى ظل توجه الدولة المصرية للاعتماد على الاستثمار الأجنبي ا كآلية لتعزيز وتنويع مصادر الايرادات العامة.